

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٨

بتقرير يدل انتقال ثابت لخبراء وزارة العدل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٨ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ؛

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بإصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يمنح خبراء وزارة العدل بدل انتقال سنوي ثابت بالفئات الآتية :

٩٦ جنيها لخبراء بمستوى الإدارة العليا .

٧٢ جنيها لخبراء بالمستوى الأول .

٦٠ جنيها لخبراء بالمستوى الثاني .

ولا يخضع هذا البدل لحكم المادة ٢٦ من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال .

(المادة الثانية)

لا يستحق هذا البدل أن يتقاضى بدل التمثيل المقرر لخبراء بمستوى الإدارة العليا .

(المادة الثالثة)

يسرى على هذا البدل الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٢٣ فبراير سنة ١٩٧٨)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩١ لسنة ١٩٧٨

في شأن تحديد مكافآت الترجمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تعديل نظام مكافآت الترجمة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تكون مكافأة ترجمة الكتب ذات المستوى العام بواقع ستة مليات عن الكلمة بما لا يجاوز ألف جنيه عن الكتاب الواحد ، وتكون مكافأة مراجعة ترجمة الكتب المذكورة بواقع ثلاثة مليات عن الكلمة بما لا يجاوز خمسمائة جنيه عن الكتاب .

(المادة الثانية)

تتولى اللجان المختصة تحديد المكافأة عن ترجمة الكتب ذات المستوى الخاص وعن مراجعة هذه الترجمة ، وذلك بما يتفق وقيمتها دون نظرا إلى عدد الكلمات وبما لا يجاوز ألف جنيه عن ترجمة الكتاب وخمسمائة جنيه عن مراجعة ترجمته .

(المادة الثالثة)

تكون مكافأة تصحيح تجارب طباعة الكتب المترجمة بواقع مائة مليات للصفحة الواحدة .

(المادة الرابعة)

يوقف صرف عشرين في المائة من قيمة المكافأة المستحقة للترجم ضمن الرقابة على الترجمة إلى أن يتم طبع الكتاب ، على أن لا تتجاوز مدة وقف صرف سنة كاملة من تاريخ تقديم الكتاب المترجم للجهة المختصة .

(المادة الخامسة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٢٣ فبراير سنة ١٩٧٨)

أنور السادات